قانون البيئة

قانون البيئة القانون رقم 61 39 بتاريخ 62 أغسطس 3991 المتعلق بحماية وتحسين البيئة اجتمعت الجمعية الوطنية وقررت وأقرت، رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، يوقع على القانون الذي يلي نصه: العنوان الأول - أحكام عامة المادة 1 - تهدف هذه القانون إلى تحديد المبادئ العامة التي يجب أن تؤسس السياسة الوطنية في مجال حماية وتحسين البيئة. وتهدف بشكل خاص إلى: 1 الحفاظ على واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام، 2 مكافحة التلوث والضرر، 3 تحسين وحماية إطار الحياة، 4 تعزيز قيم جديدة وأنشطة توليد الدخل المرتبطة بحماية البيئة، 5 تنسيق التنمية مع حماية البيئة الطبيعية. المادة 2 - البيئة، بمعنى هذا القانون، هي مجموعة العناصر الطبيعية والصناعية وكذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تؤثر تفاعلاتها على الوسط المحيط، وعلى الكائنات الحية، وعلى الأنشطة البشرية وتحدد رفاهية الإنسان. المادة 3 - تشكل البيئة، كإطار لجميع الأنشطة البشرية، التراث الوطني الذي يتضمن لجميع المواطنين حقوقًا وواجبات. تعتبر حماية وتحسين البيئة مهمة ذات مصلحة عامة واهتمام يجب أن يؤخذ في الاعتبار بشكل منهجي في الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. المادة 4 - الوزير المسؤول عن البيئة يضمن احترام المبادئ الأساسية المحددة في المادة الأولى أعلاه، والتي تتطلب تطبيق سياسة: 1 إدارة الموارد الطبيعية التي تضمن في الوقت نفسه حمايتها وإعادة تكوينها لضمان استدامتها؛ 2 استغلال عقلاني يسمح بالحفاظ على التوازن بين العوامل الطبيعية المختلفة للوسط المحيط وتفاعلاتها مع ظروف البيئة، 3 حماية تتضمن تقنيات تحتوي على أجهزة غير ملوثة أو مضادة للتلوث، 4 تخطيط وإدارة حضرية وريفية تفضل الوقاية من جميع الأضرار، وكذلك تنظيم متوازن للمساحة والسكن، 5 تدريب، إعلام، بحث وتوعية بهدف تعزيز مشاركة جميع المواطنين في تنفيذ هذه السياسة، وبشكل خاص من خلال إنشاء المؤسسات و الهيئات المناسبة مثل جمعيات الدفاع عن البيئة. المادة 5 - تشارك أجهزة الدولة، والسلطات المحلية، والمؤسسات العامة و المذكورة أعلاه في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للبيئة، وفقًا للطرق المنصوص عليها في هذا القانون، من خلال النصوص المعتمدة لتطبيقه ومن خلال الأحكام القانونية والتنظيمية الأخرى الصادرة في هذا الشأن. العنوان الثاني الموارد الطبيعية المادة 6 - تعتبر الموارد الطبيعية وفقًا لهذا القانون، العناصر التالية: - البحار والمحيطات، - المياه القارية، - التربة وما تحتها، - الهواء، - الحياة البرية والنباتية، - المناطق المحمية. الفصل الأول البحار والمحيطات المادة 7 - يتكون الوسط البحري والمحيطي من: - شاطئ البحر وموارده، - المساحات البحرية والمحيطية التي تخضع للسيادة الإقليمية أو التي تقع تحت الولاية الوطنية، - مواردها البيولوجية وغير البيولوجية. المادة 8 - سيتم إصدار نصوص لتطبيق هذا القانون لمنع ومكافحة جميع الأفعال التي قد تؤثر على الوسط البحري والمحيطي والتي قد تؤدي، بشكل خاص، إلى تلوث مياه البحار والمحيطات، ومخاطر على الصحة البشرية أو أضرار للموارد البيولوجية، للحياة البرية والنباتية البحرية والمحيطية، وللقيم الترفيهية وغيرها من الاستخدامات المشروعة للوسط البحري والمحيطي. الفصل الثاني المياه القارية المادة 9 - تتكون المياه القارية من: - المياه السطحية والمياه الجوفية، - مجاري الأنهار وضفاف الأنظمة البيئية المائية المختلفة، - أي بناء يوجد فيها أو يرتبط بها، المادة 01 - يجب إدارة المياه كما هي محددة في المادة 9 أعلاه بشكل عقلاني ومتوازن بهدف السماح والتوفيق، بشكل خاص: - الحفاظ على جودتها، - توفير المياه الصالحة للشرب للسكان، - تلبية احتياجات الزراعة، والصناعة، والنقل وجميع الأنشطة البشرية ذات المصلحة العامة، - الحفاظ على الحياة البيولوجية في الوسط المائي، المادة 11 - لمنع ومكافحة تلوث المياه، يتخذ الوزير المسؤول عن البيئة الإجراءات اللازمة التي تتضمن 1 تحليل المياه بشكل منهجي بهدف تحديد درجة تلوثها؛ 2 إعداد قائمة بالمواد الضارة أو الضارة التي يجب أن تكون إدخالها في المياه، بأي طريقة كانت، إما محظورًا أو خاضعًا لترخيص مسبق وفقًا للشروط المحددة في النصوص السارية؛

051 3 الحفاظ على تشغيل واستغلال، وفقًا للأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها، منشآت جمع وتخزين المياه 4 تقديم طلب للحصول على إذن مسبق لأعمال الاستكشاف، والتنقيب في البحر وعلى اليابسة؛ يجب أن يكون هذا الإذن مصحوبًا بإجراءات تهدف إلى منع، وتخفيف، وإذا لزم الأمر، إصلاح الأضرار التي تلحق بالبيئة المائية وفقًا للأحكام القانونية 5 اعتماد سياسة
إدارة عقلانية ومتوازنة للموارد السمكية، بحيث يتم احترام قدرة تجديد المخزونات وفقًا للشروط المحددة في النصوص المعمول بها. المادة 21 - يُحظر إلقاء أو رمي أو حقن المياه الملوثة، أو النفايات، أو المخلفات أو أي منتج آخر قد يضر بالبيئة المائية وكذلك بجميع العناصر والأجزاء ذات الصلة، أو أن يؤدي إلى مخاطر وأضرار لكل من الصحة البشرية والموارد البيولوجية
وغير البيولوجية. ومع ذلك، لا يمكن إلقاء أو تصريف أو حقن المياه الملوثة، أو النفايات، أو المخلفات أو أي منتج آخر في المياه الخاضعة للحماية وكذلك في استغلال الأنشطة الاقتصادية التي قد تغير نظام التدفق أو جودة المياه إلا إذا كانت هذه العمليات والأنشطة تتوافق مع المعايير القانونية وتنفذ وفقًا لإذن أو وفقًا لتعليمات الوزير المسؤول عن البيئة. سيتم تحديد
المعايير المنصوص عليها في الفقرة 2 أعلاه عن طريق اللوائح. الفصل الثالث التربة وتحت التربة المادة 31 - من أجل ضمان حماية التربة، وتحت التربة والموارد الطبيعية الموجودة فيها، من المهم احترام الاستخدام العقلاني والمستدام للأراضي والتدابير لحماية التربة. تتم الأعمال الجيولوجية لاستخراج المواد المعدنية واستغلال هذه الموارد وفقًا للأحكام القانونية و
المادة 41 - يجب أن تتم الأنشطة البشرية، بما في ذلك الأعمال الزراعية والغابية، وأعمال الاستكشاف والتنقيب واستغلال المناجم والمحاجر، والمواقع الصناعية الزراعية والحيوانية، والثقافية الاجتماعية، وفقًا للشروط المناخية التربوية وكذلك وفقًا للأحكام القانونية المعمول بها. يجب على مستخدمي الأراضي بأي صفة كانت تنفيذ، وفقًا للتقنيات المصرح بها من قبل
الهيئات المختصة، أعمالاً لمنع ومكافحة التآكل، والانزلاقات الأرضية، وزيادة الرطوبة، والفيضانات وأي شكل آخر من الكوارث. المادة 51 - يُحظر إيداع أو رمي أو تصريف أو نشر النفايات أو المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية، أو أي مادة أخرى قد تلوث التربة في أماكن غير تلك المخصصة حصريًا لهذا الغرض وفقًا للنصوص المعمول بها. المادة 61 - يجب على مستخدمي
المبيدات أو المواد الكيميائية الضارة استخدامها بطريقة عقلانية فقط لمكافحة الأمراض، والحيوانات الضارة وكذلك لتعزيز خصوبة التربة. المادة 71 - يجب على البائعين ومستخدمي المبيدات أو المواد الكيميائية ذات التأثيرات الضارة عدم بيع أو استخدام إلا المنتجات المدرجة في التصنيف المعتمد قانونيًا من قبل الهيئات المختصة. المادة 81 - يجب على مستغلي الموارد
الطبيعية مراعاة: 1 استخدام الطرق المناسبة لضمان تجديد هذه الموارد أو الحفاظ على نسبة معقولة بين حجم الاحتياطيات المتاحة وحجم تلك التي يُتوقع استغلالها 2 اعتماد التدابير التي تهدف إلى منع تدهور البيئة الناتج عن أعمال استخراج المواد وكذلك استقرار الأراضي للبناء والمواقع الاقتصادية الأخرى، وأي تأثير آخر قد يضر بالصحة البشرية. المادة 91 - يُحظر
إلقاء أو تصريف أو حقن المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية، أو أي مادة أخرى قد تلوث أو تشوه الموارد الطبيعية. الفصل الرابع الهواء المادة 02 - من أجل الحفاظ على جودة الهواء ضد أي شكل من أشكال التلوث الذي قد يضر بالنظم البيئية، والصحة، والبيئة المبنية، يُلزم: 1 المنشآت الصناعية، والبائعين ومستخدمي المركبات والآلات ذات المحركات، ببنائها، وتجهيزها،
واستغلالها، واستخدامها أو صيانتها بطريقة تقلل أو تتجنب تلوث الهواء 2 الهيئات والمنظمات المختصة بتوزيع الوكلاء الاقتصاديين وغيرهم الذين قد يضرون بجودة الهواء، حصريًا في المناطق التي تكون فيها عواقب التلوث ضئيلة، وكذلك ضمان تحسين العمليات التكنولوجية في الشركات لتقليل كمية الملوثات 3 على أي وكيل اقتصادي أو مستخدم تجنب انبعاث في الهواء، بما
يتجاوز الحدود التنظيمية، أي مادة ملوثة مثل الدخان، والغبار أو الغازات السامة. المادة 12 - ستحدد النصوص التطبيقية المأخوذة بموجب هذا القانون شروط دخول المادة 02 أعلاه حيز التنفيذ. الفصل الخامس الحياة البرية والنباتات المادة 22 - يتم إدارة الحياة البرية والنباتات بطريقة عقلانية ومتوازنة، مع مراعاة، على وجه الخصوص، الحاجة إلى تجنب الإفراط

في
استغلالها أو انقراضها، والحفاظ على التراث الجيني وضمان الحفاظ على التوازنات البيئية، وفقًا للنصوص المعمول بها.
المادة 32 - الأنشطة الصناعية، الحضرية، الزراعية، التعدينية، السياحية أو غيرها، التي قد تضر بالحياة البرية والنباتات، أو تؤدي إلى تدمير مواطنها الطبيعية، إما محظورة أو تخضع للحصول على إذن مسبق من الوزير المسؤول عن البيئة، وفقًا للشروط
المحددة في النصوص المعمول بها والتدابير المتخذة بموجب هذا القانون. المادة 42 - من أجل ضمان ظروف الراحة، والترفيه، والسياحة، وتحسين المناظر الطبيعية وجودة الهواء، يجب أن يتم تنظيم المساحات الخضراء داخل وحول المناطق، والمساكن والمباني وفقًا لخطط الاستخدام الإقليمي. المادة 52 - الأنواع الحيوانية والنباتية النادرة أو المهددة بالانقراض، وكذلك مواطنها
الطبيعية، تخضع لحماية معززة. يتم تنظيم استغلالها، وتسويقها أو تصديرها. استخدامه لأغراض البحث العلمي إما محظور أو يخضع للحصول على إذن مسبق وفقًا للنصوص المعمول بها. تحدد التدابير المتخذة بموجب هذا القانون وتلك الخاصة بالنصوص المعمول بها قائمة هذه الأنواع الحيوانية والنباتية المحمية، وكذلك طرق حمايتها والحفاظ على مواطنها. المادة 62 - يُحظر إدخال
الأنواع الحيوانية أو النباتية الغريبة التي تعتبرها السلطات المختصة قد تضر بالأنواع الحيوانية أو النباتية المحلية، أو تخضع للحصول على إذن مسبق، وفقًا للأحكام القانونية. الفصل السادس المناطق المحمية المادة 72 - يمكن تحديد أي جزء من الأراضي الوطنية كمنطقة أرض أو مياه ويظهر اهتمامًا خاصًا من الناحية البيئية، أو الأثرية، أو العلمية، أو الجمالية، أو الثقافية أو الاجتماعية الاقتصادية، ليتم تحديده وإعلانه كمنطقة محمية، بحيث يتم الحفاظ على سلامتها. تخضع إنشاء وتحديد المناطق المحمية للنصوص التشريعية. المادة 82 - يمكن أن تظهر المناطق المحمية بأشكال متنوعة، بما في ذلك: 1 الحدائق الوطنية، والحدائق الطبيعية، والمحميات الطبيعية، كما هو محدد في المواد 23 إلى 04 من القانون رقم 1 28 بتاريخ 22 يوليو 2891
المعروف بقانون التوجيه بشأن المياه والغابات 2 المعالم الطبيعية والمواقع، ومزارع الثقافة البحرية، ومحطات تربية الأسماك، والحدائق البحرية، ومحطات البحث العلمي، والمحميات الحيوية المكونة من تجمعات نباتية، وأشكال التضاريس، وأنواع النباتات والحيوانات النادرة أو المهددة بالانقراض، من خلال الحفاظ عليها يمكن الحفاظ على سلامة الجمال الطبيعي أو حماية
الأنواع. المادة 92 - من أجل حماية المناطق والمحافظة على سلامتها، يُحظر القيام بأنشطة قد تؤدي إلى تدهور أو تغيير المظهر الأصلي للمناظر الطبيعية، أو هيكل الحياة البرية والنباتات، أو التوازن البيئي، باستثناء إذن استثنائي من الهيئة المختصة قانونيًا. العنوان الثالث التلوث والضغوط المادة 03 - وفقًا لهذا القانون، تشير مصطلحات التلوث والضغوط إلى جميع
العوامل التي تؤدي أو قد تؤدي إلى تدهور البيئة وحرمان السكان من ظروف الحياة والعمل الصحية أو المريحة. المادة 13 - وفقًا للمادة 03 أعلاه، يمكن اعتبار العوامل المحتملة للتلوث والضغوط: - النفايات، - المواد الخطرة، - الضوضاء والاهتزازات، - المنشآت المصنفة، - تدهور الجمالية البيئية,

151 - الروائح، - الدخان والغبار، - الأضواء. الفصل الأول - النفايات المادة 23.- تعتبر النفايات وفقًا لهذه القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه: - المياه العادمة، - النفايات المنزلية، - المخلفات والفضلات الصناعية. المادة 33 - من أجل الحفاظ على الصحة وجودة البيئة، يمكن للوزير المسؤول عن البيئة، بالتعاون مع الوزارات المعنية، اتخاذ جميع التدابير اللازمة
لضمان النظافة والصحة العامة والصرف الصحي للمؤسسات البشرية، وفقًا للتشريعات السارية والنصوص التطبيقية لهذا القانون. المادة 43 - تهدف التدابير المنصوص عليها في المادة 33 أعلاه بشكل خاص إلى تحديد الشروط التي يجب أن تتم فيها جمع، جمع، معالجة والتخلص من المياه العادمة من مصادر متنوعة والنفايات من جميع الأنواع. المادة 53.- أي تصريف في البيئة الطبيعية
لمياه عادمة قد تضر بالصحة أو تؤثر على جودة البيئة محظور أو يتطلب إذنًا مسبقًا، وفقًا للشروط المحددة في الأحكام المتخذة لتطبيق هذا القانون. المادة 63 - يجب جمع النفايات من جميع الأنواع ذات الأصل الصناعي، الزراعي، الحرفي، المعدني، التجاري، الحضري أو غيره، ومعالجتها بطريقة تهدف إلى القضاء أو تقليل آثارها الضارة على الصحة والموارد الطبيعية وجودة

البيئة. المادة 73 - يجب أن تتم جمع، فرز، تخزين، نقل، استرداد، إعادة استخدام، إعادة تدوير أو التخلص من النفايات وفقًا للتشريعات السارية والنصوص التطبيقية لهذا القانون. المادة 83 - يجب أن يتم إنشاء، تجهيز ومراقبة مكبات النفايات بطريقة تهدف إلى القضاء أو تقليل آثارها على الصحة والموارد الطبيعية وجودة البيئة، وفقًا للتشريعات السارية والنصوص التطبيقية
لهذا القانون. المادة 93 - من أجل تقليل كميات النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية، يتم تشجيع استخدام التقنيات وعمليات التصنيع والتحويل التي تولد نفايات قليلة، وفقًا للشروط المحددة في الأحكام المتخذة لتطبيق هذا القانون.
الفصل الثاني المواد الخطرة المادة 04 - أي مادة خطرة، بما في ذلك المواد الكيميائية والمواد المشعة التي تكون ضارة أو سامة أو ذات
تركيز قد يؤثر على الصحة أو يؤثر على الموارد الطبيعية أو جودة البيئة، تخضع للرقابة والمراقبة من قبل الوزير المسؤول عن البيئة، وفقًا للتشريعات السارية والأحكام المتخذة لتطبيق هذا القانون. المادة 14 - تحدد الأحكام المنصوص عليها في المادة 04 أعلاه بشكل خاص: 1 قائمة المواد الخطرة التي يُحظر استيرادها أو تصنيعها أو تسويقها أو تخزينها أو تداولها أو
نقلها أو استخدامها أو التخلص منها في البيئة الطبيعية، أو تتطلب إذنًا مسبقًا من الوزير المسؤول عن البيئة؛ 2 طرق الرقابة، المراقبة وإذن المواد الخطرة؛ 3 الاحتياطات الواجب اتخاذها عند التعامل، المناولة، النقل، التخزين واستخدام المواد الخطرة المصرح بها. المادة 24.- لا يمكن للوزير المسؤول عن البيئة السماح باستغلال المواقع الصناعية، الحرفية والتجارية
إلا إذا كانت الوحدات المعنية مزودة بمرافق أو أجهزة تسمح بتنقية وحياد المواد الخطرة. المادة 34.- يُحظر تداول وسائل النقل التي تنشر مواد ملوثة تتجاوز الحدود التنظيمية. الفصل الثالث الضوضاء والاهتزازات المادة 44.- يُحظر إنتاج ضوضاء تتجاوز شدتها الحدود المحددة من قبل المعايير القانونية أو التنظيمية. المادة 54 - يجب بناء وتجهيز وتشغيل واستخدام وصيانة
المؤسسات، المنشآت، المباني، الأعمال، المواقع، الآلات، المركبات والأجهزة العامة أو الخاصة بطريقة تهدف إلى القضاء أو تقليل الضوضاء والاهتزازات التي تسببها أو التي قد تسبب، بسبب شدتها، إزعاج الجوار، أو تضر بالصحة أو تؤثر على جودة البيئة، وفقًا للنصوص السارية. المادة 64.- تحدد الأحكام المنصوص عليها في المادة 54 أعلاه، بشكل خاص، مستويات الضوضاء التي
يجب عدم تجاوزها وتوفر أنظمة القياس ووسائل الرقابة التي يجب تنفيذها لضمان الامتثال للحدود المقبولة. الفصل الرابع المنشآت المصنفة المادة 74.- تُصنف المنشآت العامة أو الخاصة، الصناعية، الزراعية، المعدنية، الحرفية، التجارية أو غيرها التي قد تسبب إزعاجًا للجوار، أو تضر بالصحة أو تؤثر على جودة البيئة، في تصنيف يتم وضعه من قبل النصوص التطبيقية. المادة
84.- تخضع المنشآت المصنفة التي تم تحديد تصنيفها في المادة 74 أعلاه: 1 إما للحصول على إذن مسبق من الوزير المسؤول عن البيئة، عندما تمثل مخاطر جسيمة على الصحة أو جودة البيئة أو راحة الجوار؛ 2 أو لإعلان مسبق معتمد من الوزير المسؤول عن البيئة، عندما لا تمثل مخاطر جسيمة ولكن يجب، بسبب طبيعة أنشطتها أو مكانها، الامتثال للتنظيم العام الذي يهدف إلى ضمان
حماية البيئة وراحة الجوار. المادة 94.- يُمنح الإذن المنصوص عليه في المادة 84 أعلاه بعد إجراء دراسة تأثير وفقًا للأحكام المنصوص عليها في المواد 76 إلى 17 من هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه. المادة 05 - يجب على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، مالكي أو مشغلي المنشآت المصنفة، الامتثال للأحكام المنصوص عليها في المادة 36 أدناه واتخاذ جميع التدابير
الأخرى اللازمة لمنع ومكافحة التلوث والإزعاج الناتج عن منشآتهم. المادة 15 - يجب على المسؤولين عن المنشآت المصنفة الموجودة عند دخول هذا القانون حيز التنفيذ الامتثال لمتطلباته في المواعيد ووفقًا للشروط المحددة في الأحكام المتخذة لتطبيقه. المادة 25 - يجب أن تحتوي المنشآت المصنفة الخاضعة للإذن المسبق، وفقًا للشروط المحددة في النصوص التطبيقية لهذا
القانون، على خطة طوارئ تهدف، في حالة وقوع حادث، إلى ضمان تنبيه السلطات العامة والسكان المجاورين، وتسهيل إخلاء الموظفين وتمكين تنفيذ الوسائل اللازمة للحد من الكارثة. الفصل الخامس تدهور الجمالية البيئية المادة 35 - وفقًا لهذا القانون، يُفهم بتدهور الجمالية البيئية جميع الأعمال التي تهدف إلى إهانة البيئة بأي شكل ومن أي درجة كانت، بما في ذلك: 1 تلويث

الجدران، الأسطح أو واجهات المباني، المعالم أو غيرها؛ 2 إظلام، احتلال مفرط، ازدحام وتجميل الطرق والأماكن العامة.
المادة 45 - يقوم موظفو الوزارة المسؤول عن البيئة المخولين بتقييم الواقع ودرجة التدهور. المادة 55 - من أجل ضمان حماية وصون جمالية البيئة، يُلزم كل شخص طبيعي أو معنوي معني: 1 بتنفيذ البناء وفقًا للخطط الكادسترالية واحترام قواعد التخطيط
العمراني؛ 2 بمكافحة جميع أشكال التلوث والإزعاج الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك العمليات البيولوجية؛ 3 بتحديد تقسيمات الأراضي الحضرية والريفية بشكل عقلاني؛ 4 بتبني تدابير حماية مناسبة تنطبق على مناطق السكن أو المناطق المخصصة للأنشطة الصناعية أو السياحية ومرافق تخزين النفايات؛ 5 بتزويد جميع التجمعات الحضرية والريفية بمحطات لتنقية
المياه الملوثة وضمان صيانتها وتكييفها مع تطورات الاستخدامات. الفصل السادس - الروائح المادة 65 - يجب القضاء على الروائح الكريهة قدر الإمكان. المادة 75 - من أجل منع ومكافحة الروائح والتلوث الجوي، يجب اتخاذ تدابير وفقًا للأحكام القانونية والنصوص السارية. المادة 85 - تحدد التدابير المنصوص عليها في المادة 75 أعلاه، بشكل خاص، خصائص المعدات الصحية
الفردية والجماعية المصرح بها، وشروط التركيب والفتح العامة أو الخاصة، وكذلك

251 شروط ممارسة أي نشاط قد يصدر روائح كريهة. الفصل السابع الدخان والغبار المادة 95 - يُمنع، في أي منشأة، سكن، تجمع سكاني، إنتاج الغبار، الدخان الكثيف، ولا سيما السخام، البخار، وبشكل عام، جميع الانبعاثات والإفرازات التي قد تضر بالصحة وراحة الجوار تجاوز الحدود المنصوص عليها بموجب اللوائح. الفصل الثامن - الأضواء المادة 06 - يُمنع استخدام مصادر الضوء
ذات الإشعاعات الضارة دون احترام شروط حماية الصحة والبيئة. المادة 16 - ستحدد الأحكام المتخذة تطبيقًا لهذا القانون والنصوص السارية طبيعة هذه الإشعاعات. العنوان الرابع - أحكام عامة المادة 26 - التلوثات والإزعاجات، وكذلك جميع العوامل الأخرى التي تؤدي إلى تدهور البيئة المذكورة في هذا القانون، تخضع للأحكام الفنية والجنائية المنصوص عليها في المواد 36 إلى
39 أدناه. الفصل الأول الأحكام الفنية المادة 36 - الأحكام المتخذة تطبيقًا لهذا القانون تحدد. 1 المعايير التي يجب احترامها لضمان استدامة وجودة البيئة؛ 2 المعدات المخصصة لتحليل، منع، تخفيف وإزالة التأثيرات الضارة على البيئة؛ 3 موضوع دراسات الأثر وخطط الطوارئ التي يجب تنفيذها. المادة 46 - يتم تحديد معايير جودة البيئة مع الأخذ في الاعتبار، على وجه
الخصوص، حالة البيئات المستقبلة وقدرتها على التنظيف الذاتي. المادة 56 - يمكن إصدار معايير جودة أكثر صرامة من المعايير السارية بهدف حماية المناطق المعرضة بشدة للتلوث أو لضمان الحفاظ على البيئات الطبيعية الهشة بشكل خاص. المادة 66 - لتسهيل وضع وتحديث معايير الجودة ولضمان مراقبة تطبيقها، يتم إنشاء شبكات مراقبة مستمرة للبيئة، وفقًا للنصوص السارية.
المادة 76 - يجب أن تؤدي الأعمال، المنشآت أو التعديلات الصناعية، الزراعية، الحضرية، الريفية، التعدينية أو غيرها، التي تقوم بها السلطات العامة والشركات العامة أو الخاصة، والتي قد تؤدي، بسبب أهمية أبعادها أو تأثيراتها البيئية، إلى الإضرار بالبيئة، إلى إجراء دراسة أثر مسبقة تخضع للفحص من قبل الوزير المسؤول عن البيئة، وذلك وفقًا للتشريعات السارية
والنصوص المتخذة تطبيقًا لهذا القانون. المادة 86 - دراسة الأثر هي أداة للتحليل والتوقع تهدف إلى تحديد، تقييم وتجنب التأثيرات الضارة، المباشرة وغير المباشرة، للمشاريع من الأعمال، المنشآت أو التعديلات، على الصحة؛ جودة البيئة، الموارد الطبيعية والتوازنات المادة 96 - تحدد النصوص المنصوص عليها في المادة 76 أعلاه، على وجه الخصوص: 1 قائمة فئات الأعمال،
المنشآت أو التعديلات الخاضعة لالتزام دراسة الأثر؛ 2 طرق وضع، مراقبة وإعلان دراسة الأثر. المادة 07 - دراسة الأثر شرط لإصدار إذن التشغيل؛ ومع ذلك، لا يُطلب إذا اعتبر الوزير المسؤول عن البيئة أن نطاق ومدة العملية، وكذلك الطرق التقنية المستخدمة، لا تؤدي إلى آثار ضارة كبيرة على البيئة. المادة 17 - يمارس الوزير المسؤول عن البيئة مراقبة منتظمة للتحقق من
احترام الاشتراطات التي يتضمنها الإذن المنصوص عليه في المادة 07 أعلاه؛ ويمكنه، إذا لزم الأمر، تعليق أو سحب الإذن. المادة 27 - لمواجهة الحالات الحرجة التي تسبب أضرارًا جسيمة للصحة، للموارد الطبيعية أو لجودة البيئة، مثل

التسربات النفطية أو الحوادث الكيميائية، يجب وضع خطط طوارئ بالتعاون مع الوزارات المعنية، وفقًا للتشريعات السارية والأحكام المتخذة
تطبيقًا لهذا القانون. المادة 37 - يجب أن تتضمن خطط الطوارئ المنصوص عليها في المادة 27 أعلاه، كأولوية،
الإجراءات المناسبة لمواجهة الحوادث التي قد تؤدي إلى التلوث أو خطر التلوث بآثار ضارة. المادة 47 - نظرًا لأن خطط الطوارئ ضرورة ملحة، يجب على الوزير المسؤول عن البيئة: 1 التأكد من أن المشغلين يتخذون التدابير الفعالة لجعلها قابلة للتنفيذ؛ 2 إلزام
المشغلين بوضعها، وإذا لزم الأمر، اتخاذ تدابير يرونها فعالة ومناسبة، وفقًا للنصوص السارية والأحكام المتخذة تطبيقًا لهذا القانون؛ 3 أن يكون على اطلاع دائم بطبيعة وجودة التدابير المتخذة؛ 4 اتخاذ العقوبات المناسبة ضد المشغلين الذين لم يحترموا التدابير المقررة. المادة 57 - الأحكام المنصوص عليها في المادة 47 أعلاه تتعلق، على وجه الخصوص، بمحتوى، طرق
وضع وشروط تنفيذ خطط الطوارئ. الفصل الثاني الأحكام الجنائية المادة 67 - يتم تسجيل المخالفات للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ونصوصه التطبيقية من قبل الوكلاء المخولين من إدارة البيئة، من قبل جميع ضباط الشرطة القضائية أو من قبل أي وكلاء آخرين مخولين قانونيًا، ولا سيما أولئك الذين يعملون في المجالات، السجل العقاري، التخطيط الحضري، الأشغال العامة،
المياه والغابات، البحرية التجارية أو التعدين. المادة 77 - الوكلاء من إدارة البيئة المذكورين في المادة 67 أعلاه هم ضباط شرطة قضائية ذوو اختصاص خاص؛ ولأداء وظائفهم قانونيًا، يجب عليهم أداء اليمين أمام السلطة القضائية المختصة بناءً على طلب الوزير المسؤول عن البيئة. تحدد اللوائح طرق وشروط صحة هذه اليمين. المادة 87 - لأغراض تسجيل المخالفات لأحكام هذا
القانون ونصوصه التطبيقية، يُخول الوكلاء المنصوص عليهم في المواد 67 و77 أعلاه: 1 إجراء جميع الفحوصات، المراقبات، التحقيقات، التفتيشات، سحب العينات، التحليلات، المصادرات اللازمة، للتأكد من احترام التدابير المتعلقة بالبيئة؛ 2 طلب، عند الحاجة، مساعدة أو رأي الأشخاص الذين قد تكون كفاءتهم أو خبرتهم مفيدة؛ 3 تلقي شهادة أي شخص قد تساعد معلوماته في تقدم
التحقيق؛ 4 طلب مساعدة القوة العامة. المادة 97 - تُسجل أي مخالفة تم تسجيلها في محضر رسمي. وتعتبر المحاضر صحيحة حتى إثبات العكس بعدم وجود أو عدم دقة الوقائع المذكورة أو لأي سبب آخر. المادة 08 - يجب إرسال أي محضر تسجيل مخالفة على الفور إلى الجهة المختصة في الوزارة المسؤولة عن البيئة التي تقوم بإخطار المخالف؛ ويكون للمخالف مهلة عشرين يومًا من تاريخ
الإخطار للطعن في المحضر الذي، بعد هذه المهلة، يحتفظ في حالة الطعن ضمن المهل المذكورة أعلاه، يتم فحص الشكوى من قبل الجهة المختصة في الوزارة المسؤولة عن البيئة التي يمكن أن تقبلها أو ترفضها. إذا كانت الشكوى مبنية، يتم تصنيف المحضر دون متابعة؛ وفي الحالة العكسية، يتم اتخاذ الإجراءات كما هو مذكور في المواد 18 وما يليها. المادة 18 - دون الإخلال
بالامتيازات المعترف بها للنيابة العامة، فإن الوكلاء المعتمدين من إدارة البيئة مسؤولون، في المصلحة العامة، عن متابعة المخالفات المرتكبة في مجال الإضرار بالبيئة. المادة 28 - دون الإخلال بحق المتابعة من قبل النيابة العامة، يمكن تحريك الدعوى العامة من قبل الجمعيات المدافعة عن البيئة، المنظمات غير الحكومية، السلطات المحلية أو المجتمعات القروية. المادة
38 - لا يمكن إجراء البحث وتسجيل المخالفة، ومصادرة وسائل الإثبات في المساكن وملاحقها إلا بالأشكال المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية وبحضور شاهدين. المادة 48 - يمكن مصادرة الأشياء التي تشكل عناصر إثبات أو بداية إثبات ويمكن إعادتها إلى مالكها مقابل دفع تكاليف الحفظ المحتملة؛ وإذا كانت تشكل خطرًا على البيئة، يمكن تدميرها من قبل إدارة البيئة
على نفقة المخالف. المادة 58 - باستثناء الأحكام المنصوص عليها في المواد أعلاه، تطبق قواعد قانون الإجراءات الجنائية على متابعة وحكم المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه. المادة 68 - يُعاقب بغرامة تتراوح بين ثلاثة آلاف فرنك إلى أربعة وعشرين ألف فرنك و
351 السجن من خمسة إلى ثلاثين يومًا أو إحدى هذين العقوبتين فقط، أولئك الذين ارتكبوا الجرائم التالية: 1 التخلي، الرفض، الحقن، في أي مكان غير مناسب، من النفايات المنزلية أو أي مواد أخرى محددة في المواد 13 و 23 من 2 إصدار روائح كريهة كما هو محدد في المادة 65 من هذا القانون؛ 3 إصدار ضوضاء واهتزازات تتجاوز الحدود الطبيعية

كما هو محدد في المادة 44 من
المادة 78 - تُعاقب بغرامة تتراوح بين خمسة وعشرين ألف فرنك إلى مئتين وخمسين ألف فرنك و سجن لمدة خمسة وأربعين يومًا إلى ثلاثة أشهر، أو إحدى هاتين العقوبتين فقط، الجرائم التالية: 1 عدم الامتثال لشروط استخدام الأرض، والتحت الأرض ومواردها كما هو محدد في أحكام المواد 31 و 41 و 81 و 91 أعلاه؛ 2 عدم الامتثال للأحكام المنصوص عليها في المادة 02 أعلاه
للحفاظ على جودة الهواء ضد أي شكل من أشكال التلوث؛ 3 عدم الامتثال للأحكام الواردة في المادة 11 الفقرة 4 أعلاه بشأن الأعمال الخاضعة لترخيص مسبق في مجال التنقيب، الاستكشاف والاستغلال في البحر وعلى اليابسة؛ 4 أي عائق أمام تنفيذ المهمة والوظائف الموكلة بموجب المواد 67 و 77 و 87 أعلاه لوكلاء الوزارة المكلفة بالبيئة وكذلك لجميع الوكلاء الآخرين
المخولين، دون الإخلال بأحكام المواد 751 وما يليها من القانون الجنائي؛ 5 عدم الامتثال للأحكام الواردة في المادة 35 أعلاه فيما يتعلق بالمساس بالجمالية البيئية؛ 6 عدم الامتثال للأحكام الواردة في المادة 92 من هذا القانون المتعلقة بالمناطق المحمية؛ 7 تصريف الملوثات دون الترخيص المسبق المحدد في المادة 53 من هذا القانون أو بالمخالفة للشروط المفروضة
بموجب هذا الترخيص؛ 8 عدم الامتثال للأحكام الواردة في المواد 63 إلى 83 من هذا القانون المتعلقة بالنفايات؛ 9 عدم الامتثال للأحكام المتعلقة بإعداد دراسة الأثر وخطط الطوارئ كما هو محدد في المواد 76 و 96 و 27 من 01 عدم الامتثال للأحكام الواردة في المواد 95 و 06 المتعلقة بالدخان والغبار والأضواء. المادة 88 - تُعاقب بغرامة تتراوح بين مئتين وخمسين ألف
فرنك إلى مليوني فرنك و سجن لمدة ثلاثة إلى ستة أشهر أو إحدى هاتين العقوبتين فقط، الجرائم التالية: 1 أي عمل يؤدي إلى تغيير وفقًا لـ   المواد 21 و 91 أعلاه جودة المياه، وكذلك الموارد الطبيعية الأخرى؛ 2 استخدام، بيع المبيدات أو مواد كيميائية أخرى ذات آثار ضارة دون مراعاة المادة 71 من هذا القانون؛ 3 تصريف الملوثات المحظور تصريفها كما هو محدد في
المادة 53 أعلاه؛ 4 عدم الامتثال لشروط الترخيص المسبق المنصوص عليها في المادة 84 من هذا القانون في مجال استغلال المنشآت المصنفة؛ 5 عدم الامتثال للأحكام المنصوص عليها في المادة 15 من هذا القانون المتعلقة بالمنشآت الحالية. في الحالة المنصوص عليها في الفقرة 5 أعلاه، يحدد حكم الإدانة تحت غرامة فترة جديدة يتعين على المسؤولين عن المنشآت المصنفة الحالية
الامتثال لمتطلبات هذا القانون. بعد انتهاء هذه الفترة، يصدر المحكمة قرارًا بالإغلاق المؤقت أو الدائم للمنشأة التي ظلت في حالة انتهاك. المادة 98 - تُعاقب بغرامة تتراوح بين مليوني إلى خمسين مليون فرنك وسجن لمدة ستة أشهر إلى عامين، أو إحدى هاتين العقوبتين فقط، الجرائم التالية: 1 استغلال منشأة مصنفة خاضعة لإجراء تعليق أو إغلاق صادر بموجب المادة 88
أعلاه؛ 2 عدم الامتثال للأحكام الواردة في المواد 04 و 14 من هذا القانون المتعلقة بالمواد الخطرة؛ 3 عدم الامتثال لمعايير جودة البيئة وأجهزة المعدات المنصوص عليها في المواد 36 إلى 56 من هذا القانون؛ 4 عدم الامتثال للأحكام المتخذة بموجب المادة 11 الفقرة 2 من هذا القانون المتعلقة بدخول المواد الضارة المحظورة أو الخاضعة لترخيص مسبق إلى المياه. المادة
09 - تُعاقب الجرائم غير المنصوص عليها في هذا القانون المتعلقة بحماية البيئة البحرية والساحلية، والحياة البرية، والنباتات والمناطق المحمية الأخرى وفقًا للتشريعات السارية في هذه الأمور. المادة 19 - في حالة تكرار الجرائم المثبتة قضائيًا، تضاعف العقوبات المنصوص عليها في المواد 78 إلى 09 أعلاه. المادة 29 - دون الإخلال بالعقوبات الجنائية المذكورة أعلاه،
يمكن أن تؤدي الجرائم المخالفة لهذا القانون إلى اتخاذ تدابير إدارية وفقًا للشروط المحددة بموجب اللوائح. المادة 39 - تُسترد الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون وكذلك النصوص المتخذة لتطبيقه كما هو الحال في مجال التسجيل.
العنوان الخامس - الأحكام النهائية المادة 49 - ستُتخذ النصوص اللازمة لتطبيق هذا القانون حسب الحاجة. المادة 59 - تُلغى جميع الأحكام
المخالفة لأحكام هذا القانون. المادة 69 - سيتم تسجيل هذا القانون، ونشره وفقًا لإجراءات الطوارئ وتنفيذه كقانون. تم في ليبرفيل، 62 أغسطس 3991 الحاج عمر بونغو بواسطة رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، رئيس الوزراء، رئيس الحكومة، كازيمير أوي مبا لوزير المياه والغابات، الصيد و البيئة، في مهمة، وزير الرقابة الحكومية، إصلاح القطاع شبه

العام والخصخصة، الذي يتولى
المهمة، بول بييوغ مبا وزير العدل، أمين السجل، سيرج مبا بيكال وزير المالية، الميزانية و المشاركات بول تونغوي